المحاضرة رقم 03: حركة النشر في الجزائر

تهدف هذه المحاضرة إلى ما يلي:

- تعريف الطالب بمفهوم النشر وأهميته وأهدافه.
- التعرف على حركة النشر في الجزائر.

مقدمة:

لقد عرفت المعرفة البشرية ثورات مختلفة أحدثت تطورات مختلفة على صعيد الاتصال العلمي والمعرفي، بدايةً مع إختراع الكتابة وتطورها عبر حضارات مختلفة مرورًا باختراع الطباعة وما كان له من تغيرات جوهرية على مجال النشر وصولاً إلى ظهور الأنترنت وما أحدثته من إنفجار معلوماتي ومعرفي تخطى الحدود الزمنية والجغرافية.

1-تعريف النشر:

لغةً: هو الإذاعة أو الإشاعة أو جعل الشيء معروفًا بين الناس. ويقول الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم **(فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض)**، أيّ تفرقوا للبحث عن الرزق.

اصطلاحًا: هو توصيل الرسالة الفكرية التي يُبدعها المؤلف إلى جمهور المستقبلين،ى أيّ المستهلكين للرسالة، ويعدُّ النشر المحصلة النهائية للبحوث العلمية والباب الرئيسي لنشر العلم والمعرفة.

وتعرِّفُ "الموسوعة العربية لمصطلحات علوم المكتبات والمكتبات والحاسبات" النشر بأنّهُ: "مجموعة من العمليات التي تبتدئ بالحصول على المحتوى الفكري من المؤلف وتنتهي بإتاحة العمل للجمهور".

أمّا "نشر الكتاب" فهو عبارة عن مجموعة حلقات متميزة بذواتها ومتسلسلة في خطواتها تبدأ من تأليف الكتاب وتحكيمه وطباعته وتنتهي بتسويقه.

2-أهمية النشر:

إنّ الاهتمام بالبحث العلمي يفسره الطلب المتزايد على النشر، حيث لا قيمة لأيّ إنتاج علمي إلاّ بنشره وإخضاعه المباشر للتحكيم لتحديد معرفة مستوى المعرفة ومدى صحتها، بالإضافة إلى ما يشكله النشر من قيمة علمية تسهم في الرقيّ العلمي وتطوير الأبحاث، ناهيك عن بعض الحوافز المادية المكتسبة من النشر العلمي التي قد تشكل دافعًا للباحث في البحث عن المزيد من الإنتاج الإبداعي، وتكمن أهمية النشر العلمي في مدى إيصاله إلى من يستفيد منه.

3-أهداف النشر:

تكمن أهداف النشر في النقاط التالية:

- المساهمة الفاعلة في تطوير طرق وأساليب العمل لدى الأفراد والمؤسسات من خلال الإطلاع على كلّ ماهو جديد؛
- تنشيط حركة البحث العلمي؛
- معرفة رصانة البحث العلمي من خلال معرفة عدد الإشارات إلى البحوث المنشورة في الدراسات الأخرى؛
- تنمية الوعيّ العلمي بضرورة البحث العلمي بين أفراد المجتمع على أوسع نطاق؛
- ضمان حقوق المؤلفين في بحوثهم المنشورة لأنه عملية توثيق ذلك؛
- وسيلة لتحقيق منافع مادية ومعنوية من خلال مكافآت التعضيد العلمي والمكانة البحثية والمهنية متوخاة من ذلك في الوسط العلمي والبحثي بين الباحثين الآخرين؛
- المساعدة في تجنّب تكرار إجراء البحوث نفسها.

4-حركة النشر في الجزائر:

بقيت الجزائر خلال أكثر من خمسة قرون خاضعة لسيطرة أجنبية مزدوجة، عثمانية وفرنسية وهو ما يفسر لنا غياب الكتاب خلال الفترة الاستعمارية، حيث اختفى كلّ أثر للثقافة الجزائرية مع الاستعمار الفرنسي، وفي ميدان التعليم كان يحرص على ألاّ يصل إلى التعليم سوى القلة القليلة من الجزائريين، وكانت السياسة الاستعمارية تهدف إلى تجنّب إنشاء هيكل تحريري والحفاظ على المطبعة في حدود مجالها تحسبًا للتقليص من النمّو المحتمل للهيكل الافتتاحي على أن توكل لها مهمة ترقية صناعة الكتاب بفرنسا مع منع الإنتاج المحلي، وكان العمل الاستعماري يقتصر على ملء السوق بالمجلات والجرائد والكتب التي لم يكن يستفيد منها سوى الأوروبيين قصد محاربة الأمية في الوسط الجزائري.

وقد ورثت الجزائر عقب الاستقلال وفي كلّ القطاعات أسوء الحالات، وكذلك في قطاع النشر حالة كارثية فور إنشاء حكومة بالجزائر في سبتمبر **1962م** تمّ وضع مخطط تنظيمي لصالح الكتاب تمثل فيما يلي:

- إنشاء شركة وطنية للنشر والتوزيع؛
- اعتماد قانون حول حقوق المؤلفين؛
- تخفيض المؤلفين للضريبة حول الحقوق التي يجنونها.

وفي سنة **1966م** أنشأت الشركة الوطنية للنشر **SNED** حيث أوكلت لها مهمة أخذ قطاع النشر على عاتقها حتى أعادت هيكلتها في **1982م** وبسبب الأزمة الاقتصادية في **1986م** ظهرت ابتداءًا من

1970م هياكل جديدة من الناحية الافتتاحية من بينها ديوان المطبوعات الجامعية التي كانت مهمته تلبية حاجيات المتطلبات الأكاديمية الجامعية؛ ولكنّه لم ينجح بسبّب قلة الإمكانيات وعدم التحكم في التقنيات الافتتاحية.

وفي عام **1982م** تمّت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتمّ تقسيم **SNED** إلى أربعة مؤسسات حسب مبدأ التخصص وهي:

- المؤسسة الوطنية للكتاب؛
- المؤسسة الوطنية لتوزيع مطبوعات الصحافة؛
- المؤسسات الوطنية للفنون الخطية؛
- المؤسسات الوطنية للتموين بالمرافق الثقافية.

ومنذ بداية التسعينات دخلت الجزائر في مسار الإصلاحات الشاملة، حيث سمحت لأصحاب دور النشر الخواص بالاستقرار، وكانت النتيجة كارثية، وكثيرًا ما كانت دور النشر الخاصة تشكو مكن عدم التحكم في شبكة النشر والتوزيع نتيجة غياب الرقابة، وجاء إنشاء اتحاد الناشرين الجزائريين عام **1995م** ليدعم قطاع النشر الخاص؛ أمّا بالنسبة للمعهد التربوي الوطني فقد أصدر **428** كتابًا مدرسيًا من **1962م** إلى **1980م**، أيّ **1872** عنوانًا وزعت عبر التراب الوطني.

وقد عُرف النشر في سنوات **1980م** تغيرات مهمة على المستوى الشكلي وفي أنماط التنظيم التي وقعت في قطاع الكتاب، وفي سنة **2011م** وفيما يخص الإنتاج الافتتاحي تمّ إنتاج **1382** عنوانًا باللغة العربية و**623** عنوانًا باللغة الأجنبية.